«النفط الكويتي» بـ 48,8 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 88 سنتا ليبلغ 48,80 دولارا بما نسبته 1,8٪ وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أمس بسبب الشكوك في ان الكمية المقررة بخفض الإنتاج من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) وروسيا ستكون كافية للقضاء على ظاهرة الفائض في المعروض من النفط في الأسواق العالمية والتي تسببت في هبوط أسعار النفط منذ منتصف العام 2014.

النظرة المستقبلية للبنوك الخليجية ستبقى سلبية في 2017

«فيتش»: البنوك تعاني من انكشاف واسع على العقارات

محمود عيسى

أبقت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني على نظرتها المستقبلية السلبية للبنوك في مجلس التعاون الخليجي بسبب استمرار ضغوط أسعار النفط المنخفضة على السيولة المصرفية، فضلا عن تأثيرها على جودة الأصول والأرباح.
وأشارت الوكالة في بيان صحافي صدر عنها الى ضعف النمو الاقتصادي الذي قالت ان أثاره تمتد لتطول أساسيات الائتمان ومقومات الإقراض المصرفي.
وأضافت الوكالة ان الانتعاش البطيء في أسعار النفط يؤثر على البنوك في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث انه يشكل 70٪ من مصادر الناتج المحلي الإجمالي، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال عائدات النفط.

توقعات بثبات أسعار النفط في عام 2017 عند 45 دولاراً للبرميل

سيولة البنوك الخليجية لا تزال في وضع مريح

انخفاض أسعار النفط يحد من قدرة الحكومات الخليجية على دعم القطاع المصرفي

انخفاض الإنفاق الحكومي وراء توقعات تراجع جودة الأصول

ضغوط كبيرة

وأعربت الوكالة عن توقعاتها بثبات اسعار النفط في عام 2017 التي قالت انها ستحوم حول 45 دولارا للبرميل بالنسبة لخام برنت. وقد احدث انخفاض أسعار النفط ضغوطا كبيرة على الأوضاع المالية والمراكز الخارجية لكافة دول مجلس التعاون الخليجي، فيما بدأت الحكومات إجراءات لخفض الإنفاق من جهة، والسعي للحصول على ايرادات إضافية استجابة لتلك الإجراءات من جهة اخرى.
وترى الوكالة ان الحكومات ستكون اكثر انتقائية فيما يتعلق بالانفاق على مشروعات البنية التحتية الكبرى الجديدة، الا انها قالت انها تتوقع ان تسجل معدلات نمو القطاعات غير النفطية انتعاشا في عام 2017 عندما تكون الاقتصادات الخليجية قد تغلبت على تداعيات الهزة المالية الناجمة عن خفض المصروفات الحكومية.
وبرغم ذلك، قالت الوكالة إن الضغط على الحكومات والنمو الاقتصادي الضعيف يؤثران سلبا على الأوضاع الائتمانية للبنوك. فالودائع الحكومية لدى البنوك اما انها تقلصت أو انها تنمو بوتيرة اكثر بطئا. وارتفعت الودائع وأسعار الفائدة المتبادلة بين البنوك، التي قامت بدورها بإصدار المزيد من ادوات الدين ودخول اسواق الدين العالمية للحصول على القروض المشتركة Syndicated Loans.
أما السيولة فإن الوكالة ترى انها لاتزال في وضع مريح، ولكن هذه الضغوط ستؤثر على الأرجح على نمو القروض، خاصة في عمان وقطر والمملكة العربية السعودية.

ارتفاع تكاليف التمويل سيقلص ربحية البنوك العام المقبل

تراجع طفيف

من جانب آخر، تتوقع وكالة فيتش تراجع مقاييس جودة الأصول بشكل طفيف في عام 2017 بسبب تداعيات انخفاض الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي اللذين يؤثران على محافظ القروض. وكذلك فإن توافر التسهيلات الائتمانية أمام المقترضين وقدرتهم على الحصول عليها ستتعرض للضغوط، في حين يبذل هؤلاء قصارى جهودهم للامتثال للإجراءات الحكومية المتعلقة بمواجهة العجز المالي، الأمر الذي سيرفع تكلفة الخدمات والمرافق والوقود، ويؤدي الى فرض الضرائب. وترى الوكالة ان سجلات القروض تعاني من التركز الشديد، مع الانكشاف الواسع على مقترضين منفردين، وتركزات عالية في الانكشاف على هذه الشريحة، لاسيما في العقارات والمقاولات.

الربحية ستتأثر

وفيما يتعلق بالربحية، قالت الوكالة انها ستتأثر بانخفاض النمو الاقتصادي مع تقلص حجم المعاملات ونشاط الإقراض. كما ان ارتفاع تكاليف التمويل أيضا سيكون له دور مؤثر. وتعتقد الوكالة أن البنوك التقليدية وغير الإسلامية ستشعر بضغوط التمويل أكثر من نظيراتها الإسلامية. ومع ذلك فإن اي تدهور في الربحية لابد ان يكون معتدلا في ضوء النمو الايجابي للناتج المحلي الإجمالي فضلا عن قدرة البنوك على إعادة تسعير محافظها الاقراضية في مناخ ترتفع فيه اسعار الفائدة.

الحد من الدعم

وانتهت وكالة فيتش الى القول ان انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيحد ايضا من قدرة الحكومات الخليجية على دعم القطاع المصرفي، رغم عدم وجود تغيير في استعدادها للقيام بذلك. ولا شك ان هذا الامر يخلق ضغطا على بعض تصنيفات البنوك، وخاصة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.
ولما كانت نسبة 30٪ من التصنيفات المخصصة للبنوك الخليجية تنطوي على نظرة مستقبلية سلبية، فإن النظرة المستقبلية لتصنيفات هذا القطاع ستكون سلبية ايضا.

التباين في الدخل والثروة وراء التباطؤ الاقتصادي الراهن

صندوق النقد: التنويع الاقتصادي مسؤولية المواطنين لا الحكومة

محمود فاروق

قال مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط د.أسامة كنعان ان أسباب التباطؤ الاقتصادي الراهن ترجع إلى انعدام المساواة في البلدان العربية، إضافة إلى وجود تباين جغرافي واسع في الدخل والثروة.
جاء ذلك خلال حلقة نقاشية عقدها صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في مقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت حملت عنوان «مسار تنويع النمو الاقتصادي الشامل للجميع في الكويت وسائر البلدان العربية».
واعتبر كنعان ان المجموعات الشابة في معظم البلدان العربية تعرضت للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي بصورة متزايدة إذ عانت الارتفاع الكبير في معدلات البطالة وعدم التواؤم بين المهارات ورأس المال البشري وبين احتياجات الأسواق العالمية.
وتهدف الحلقة النقاشية هدفت إلى تسليط الضوء على استراتيجيات النمو الاقتصادية الناجحة في الكويت وبلدان عربية أخرى التي تحقق النفع لكل شرائح المجتمع وتراعي احتياجات الأجيال المقبلة. ومن ناحية أخرى، رأى أكاديميان عالميان ان مسؤولية التنويع الاقتصادي تقع على عاتق أفراد المجتمعات لا الحكومات التي يقتصر دورها على تحديث مؤسساتها لتطول المنفعة مختلف شرائح هذه المجتمعات على امتداد جغرافية الدولة.

ضرورة وضع إستراتيجية للنمو الشامل بمشاركة المواطنين والابتعاد عن النزعة الحمائية

الصندوق يرى أن إقصاء الشباب عن العمل الاقتصادي وراء ارتفاع معدلات البطالة

واتفق الأكاديميان خلال مشاركتهما في الحلقة النقاشية على أن تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي أهم معضلة من معضلات العمل المشترك أمام العالم العربي منذ مطلع القرن العشرين. وأوضحا أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو أهم عنصر محبذ في أي استراتيجية تسعى إلى تنويع النشاط الاقتصادي والنمو الشامل للجميع.
وقال البروفيسور جيمس روبنسون من جامعة شيكاغو إن النمو الاقتصادي المستدام وتنويع النشاط الاقتصادي يتطلب تراكم رأس المال البشري والمادي والابتكار وإحلال التكنولوجيا المتطورة في الدولة، لافتا إلى أن مؤسسات المجتمع ونظمه وقواعده هي التي تحقق هذا التراكم. ولفت إلى أن الصعوبة في إحداث التحول في النظم والمؤسسات لتصبح أكثر شمولا لا يعتمد على الكفاءات المتخصصة وحدها بل هي مشكلة سياسية واجتماعية إذ إن النهوض بعملية التغيير الاقتصادي وتنويع النشاط الاقتصادي يعد تحديا في تنظيم السياسة والمجتمعات في البلدان النامية. من جانبه، أكد البروفيسور عديل مالك من جامعة أوكسفورد أهمية وضع استراتيجية للنمو الشامل للجميع في العالم العربي من خلال بحث بعض الأبعاد المحلية والإقليمية لتحرير التجارة، لافتا إلى وجود جوانب سياسية للنزعة الحمائية في التجارة الدولية في عدة بلدان عربية.

«الاستثمارات»: ترقب لتوزيعات أرباح مجزية من البنوك

قال تقرير صادر عن شركة الاستثمارات الوطنية ان بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها خلال الأسبوع الماضي على ارتفاع طفيف في أدائها، وذلك بالمقارنة مع أداء الأسبوع الماضي، حيث ارتفعت جميع المؤشرات (السعري - الوزني - كويت 15 - NIC50) بنسب بلغت 1,0٪ و1,2٪ و1,2على التوالي، وكذلك ارتفع المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 32,6٪ خلال الأسبوع لتبلغ ما يقارب من 16,2 مليون دينار بالمقارنة مع 12,2 مليون دينار للأسبوع الماضي.
ولفت التقرير الى ارتفاع المؤشر السعري ليصل الى 5,589 نقاط مرتفعا بشكل بسيط بالمقارنة مع إقفاله للأسبوع الماضي المنتهي في 1 ديسمبر 2016. ويعتبر هذا الصعود استكمالا لسلسلة الصعود التي بدأها المؤشر السعري منذ أواخر شهر أكتوبر الماضي، كما ان إغلاق المؤشر عند هذا المستوى يعتبر أعلى إغلاق له منذ بداية العام.
وبالنظر الى المؤشرات الوزنية نرى انها ارتفعت بنسب أعلى من المؤشر السعري، الأمر الذي يشير الى استحواذ الشركات القيادية والتشغيلية على اهتمام وتوجه الأوساط الاستثمارية، ومما يعزز من هذا الاستنتاج هو ارتفاع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة.
وتجدر الإشارة هنا الى ان الأوساط الاستثمارية ستوجه أنظارها نحو أسهم قطاع المصارف والشركات التشغيلية، وذلك رغبة منها في الحصول على التوزيعات المجزية لهذه الأسهم.

العبار: توازن القطاع العقاري في دبي يبدأ مطلع 2017

العربية.نت: توقع رئيس مجلس إدارة شركة «إعمار العقارية» محمد العبار ان تشهد السوق العقارية في دبي توازنا بين العرض والطلب خلال العام المقبل.
وأضاف «العبار» خلال مؤتمر تابع لبلومبيرغ في أبوظبي، ان شركة «إعمار» تتوقع نموا، رغم التحديات المتوقعة في السوق المحلية خلال العام المقبل.
كما قال ان الشركة تتطلع للتوسع في السوق الهندية، وأن السوق المصرية لاتزال سوقا واعدة. كذلك كان تقرير لشركة «كلوتن» قد توقع أن تتراجع الأسعار بـ 7٪ خلال العام المقبل، قبل أن تعود إلى الارتفاع في 2018.

دول عظمى تدرس استخدامها عبر نظام إلكتروني

العملات الرقمية.. كلمة السر في البنوك المركزية

بعد نجاح تجربة عملة «بيتكوين» الرقمية التي بلغ حجم سوقها نحو 10 مليارات دولار، تدرس بلدان مثل بريطانيا وروسيا وكندا وأستراليا والصين، كيف يمكن صك العملة الرقمية الخاصة بكل دولة وضخ الأموال عبر نظام إلكتروني، وقد كثفت البنوك المركزية هذا العام من جهودها في هذا الصدد.
ورغم ان البحث لا يزال في مراحله الأولى وحتى الآن لم يتم التوصل إلى إجابات العديد من الألغاز، لكن الجميع متفق على شيء واحد هو أن «العالم يتجه نحو استخدام العملات الرقمية»، بحسب تقرير لـ «فاينانشيال تايمز».
وفي تقييم المخاطر والمنافع تتطلع البنوك المركزية على رؤى نظائرها في البلدان الأخرى والأكاديميين والبنوك التجارية، فهناك حاجة لمعرفة سبيل التحول للعملات الرقمية وأثره على الاقتصاد والاستقرار المالي، والحماية الأمنية ضد المخترقين. وبدأت البنوك المركزية الدور المنوط بها بدراسة متأنية لل«بيتكوين»، العملة الرقمية التي أطلقت من قبل عالم حواسيب غير معروف خلال عام 2009، وحققت هذه العملة تقدما ملحوظا بفضل تشفيرها.
وقد انجذب المصرفيون لسرعة وفعالية الأموال الرقمية التي لا تتبعها تكلفة للتعامل مع النقود التي أيضا يمكن تتبع حركتها عبر النظام المالي، وهذه المزايا تشكل حافزا لتقليل المخاطر وعمليات الاحتيال. وقد اهتمت البنوك المركزية بالتوصل للأنظمة الإلكترونية اللازمة لتداول العملات الرقمية مثل «Blockchain» الخاص بـ «بيتكوين» يأتي في ظل تحرك البنوك التجارية لاستخدام التكنولوجيا في تسهيل المعاملات عبر الحدود وتطوير البنية التحتية القديمة بمكاتبها. ورغم ذلك، لا يمكن للبنوك أن تتحكم في استخدام مجهولين للنقود الرقمية، فأحد عناصر الابتكار في «بيتكوين» هو اللامركزية، وسيتوجب على واضعي السياسات البحث عن نموذج مختلف.
وهناك خلاف لم يحل بعد بين مؤيدي «البلوك شاين» الذين يشجعون المصادر المفتوحة والشبكات اللامركزية وبين أولئك الذين يسعون للانغلاق وقواعد البيانات التي يمكن السيطرة عليها. وما هو مثير، قدرة العملة الرقمية العالية على إجراء معاملات «الند للند» النقدية الإلكترونية وتحويل الأصول، وهو ما يعد تقدما حقيقيا.
ويدرس بنك إنجلترا حاليا اتخاذ خطوات جذرية في هذا الصدد، ويقول أحد الأشخاص المطلعين على الأمر إن البنوك تضغط سرا ضد هذا النموذج.
وأحد السيناريوهات المنطوية على استخدام خوارزميات «بلوك شاين» هو تجاوز البنوك التجارية، حيث يمكن للأفراد ان يتعاملوا عبر حساباتهم مباشرة مع البنوك المركزية، والاستغناء عن دور الوسيط في تداول المال.
وقد قلل باحثون من هذه المخاوف قائلين إن العملات الخاصة لم تتقدم على العملات الورقية، مضيفين ان هناك واقعة سابقة نافست فيها العملات الخاصة النقود الورقية والسندات لكن في النهاية حلت مكانها العملات التقليدية الحكومية. غير ان هناك قضية أكبر، وهي تنظيم العملات الرقمية، الأمر الذي يمثل تحديا كبيرا ويحتاج إلى تضافر الجهود بين البلدان، إذ يجب على السلطات النقدية معا البدء في التفكير بالسبل اللازمة لتنظيم الأمر في أنحاء العالم.
وعند التحرك رسميا تجاه العملات الرقمية، قد يحدث ما يصعب تقديره، لكن التحول ربما يحدث من 5 إلى 10 سنوات، بحسب محللين.
وبطبيعة الحال تتم معاملات ومعالجات مالية إلكترونية، لكن تكنولوجيا «بلوك شاين» يمكنها أن توفر نظما أكثر تطورا مع حقبة «الأموال الذكية» المحتملة.
وستستفيد العملات الرقمية أيضا من الدول النامية حيث إنها منخفضة التكلفة وسهلة الاستخدام عبر الأجهزة الإلكترونية، كما ستمكن هذه العملات من زيادة النشاط بالخدمات المالية حول العالم.
ويبقى التحذير من ان العملة الرقمية الحكومية تحتاج إلى مزيد من الوقت قبل إصدارها، إضافة إلى ضرورة النظر جيدا في الجوانب الأمنية والتنظيمية، وهو ما تبحثه البنوك المركزية بالفعل.